

رأي المراجع الخارجي وأساس الإمتناع عن إبداء الإستنتاج
للقوائم المالية الأولية الموجزة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠م

External auditor's opinion and basis for Disclaimer of conclusion
for interim condensed of financial position as at 31 March 2020

أساس الإمتناع عن إبداء الإستنتاج:

١. لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات المالية والسجلات المحاسبية والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة للسنوات والفترات المالية السابقة لتاريخ ١ يناير ٢٠١٩م، ولذلك لم يتمكن من مراجعة الأرصدة الإفتتاحية كما في ١ يناير ٢٠١٩م ولم يتمكن من التحقق من صحة هذه الأرصدة المرحلة في ١ يناير ٢٠٢٠م ، ومع الأخذ في الاعتبار ما ورد بتقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م والذي تضمن امتناعنا عن ابداء الرأى لأمر عديدة في معظم بنود القوائم المالية تتعلق بتوفير أدلة المراجعة الكافية لنا مما اعتبر قيد كبير على نطاق عملنا وكذلك تتعلق بعدم تطبيق متطلبات العرض والإفصاح والقياس المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (فضلاً الرجوع لتقريرنا على القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على الارصدة الإفتتاحية للشركة، وبالتالي أي أثر قد يكون على المعاملات خلال الفترة والارصدة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٠م.

٢. لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة لرصيد النقدية بالصندوق في ٣١ مارس ٢٠٢٠م البالغ ٢٩٥ ٧٥ ريال سعودي ، (ومع الأخذ في الاعتبار أنه تم تعييننا لمراجعة سنة المقارنة ٢٠١٩م بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم يتمكن من حضور جرد الصندوق البالغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ٩٣١ ٨٥ ريال سعودي) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة وجود واكتمال معاملات وأرصدة النقدية بالصندوق.

٣. لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة لرصيد المخزون في ٣١ مارس ٢٠٢٠م البالغ ٩٢٥ ٧٦٠ ريال سعودي (ومع الأخذ في الاعتبار أنه تم تعييننا لمراجعة سنة المقارنة ٢٠١٩م بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم يتمكن من حضور جرد المخزون في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ، كما أنه لم يتم موافاتنا بمحاضر الجرد وكشوف التقييم وبطاقات الصنف للمخزون في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م البالغ ٩٢٥ ٧٦٠ ريال سعودي) ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة وجود واكتمال معاملات وأرصدة المخزون والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

٤. لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة لأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك وكذلك القروض في ٣١ مارس ٢٠٢٠م والبالغ أرصدهما المدينة والدائنة وفقاً لدفاتر الشركة في ذات التاريخ على التوالي مبلغ ٩١٥ ٥١٧ ريال سعودي و مبلغ ٦٨٦ ٦٨٥ ٣٢ ريال سعودي ، (ومع الأخذ في الاعتبار أنه لم يتم موافاتنا بالمصادقات البنكية وبعض كشوف الحساب لأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك وكذلك القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م و التي بلغت أرصدهما المدينة والدائنة على التوالي مبلغ ٧٢٣ ٣٧٨ ريال سعودي و مبلغ ٦٨٦ ٦٨٥ ٣٢ ريال سعودي). ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) فلم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة وجود واكتمال معاملات وأرصدة البنوك والقروض.

٥. لم يتم موافاتنا بدراسة أثر الهبوط في قيمة المباني المسجلة على أراضي (المزارع) في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (وأيضاً لم نوافى بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ قيمتها الدفترية مبلغ ٥٦٢ ٧١٨ ١٦ ريال سعودي ، (٢٠١٩م: مبلغ ٧١٤ ٨٨١ ١٦ ريال سعودي). نتيجة لوجود مؤشرات على الهبوط في قيمتها ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة لتحديد ضرورة تعديل صافي القيمة الإستردادية لها.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

٦. إن سجل الممتلكات والألات والمعدات الذي تم موافقتنا به لا يوفر البيانات الكافية لبعض الممتلكات ذات القيم الجوهرية من ناحية التكلفة الدفترية أو تاريخ الشراء (المباني - التجهيزات) البالغ صافي تكلفتها الدفترية على التوالي في ٣١ مارس ٢٠٢٠م مبلغ ٥٤٣ ٠٧٥ ٢٠ ريال سعودي ، ومبلغ ٢٠٨ ٦٧٧ ٢ ريال سعودي ، كما لم تقم إدارة الشركة بالجرد الفعلي للممتلكات والألات والمعدات خلال السنوات المالية السابقة وكذلك في نهاية الفترة المالية الحالية ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال تلك الممتلكات في ذات التاريخ ومبالغ الاهلاك الخاصة بهما.
٧. تتضمن الخسائر المتراكمة في ٣١ مارس ٢٠٢٠م مبلغ ٢٢ ٢٨٦ ٠١٢ ريال سعودي عبارة عن معاملات تم تسويتها على قائمة الريج أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في عام ٢٠١٩م ولم تقدم لنا المستندات المؤيدة الكافية في حينه (فضلاً الرجوع لتقريرنا على القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م {تحفظ رقم (٨) ورقم (٩) ورقم (٢٦) ضمن قسم أساس الإمتناع عن إبداء الرأي} لمعرفة تفاصيل المبلغ وأسباب التحفظ) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من اكتمال وصحة رصيد الخسائر المتراكمة.
٨. لم يتم موافقتنا بالقوائم المالية للشركات المستثمر فيها (بند استثمارات في شركات زميلة) في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافي بتلك القوائم والمصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيدها في ذات التاريخ مبلغ ٢٥٨ ٩٢٠ ريال سعودي (٢٠١٩م: ٢٥٨ ٩٢٠ ريال سعودي).(دائن ، حيث تخطت خسائر هذه الاستثمارات تكلفة الاستثمار). مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تقييم وجود وإكتمال رصيد تلك الإستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
٩. لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة لأرصدة الذمم المدينة التجارية في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافي بالمصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ قيمتها الدفترية بالصافي مبلغ ١١٤ ٢٥١ ٣ ريال سعودي، وكذلك لم يتم موافقتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافي بدراسة المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) حيث معظم أرصدة تلك الذمم متوقفة من عدة سنوات وبلغ رصيد المخصص في ٣١ مارس ٢٠٢٠م مبلغ ٤٧١ ١٩٠ ١٣ ريال سعودي (٢٠١٩م: ٤٧١ ١٩٠ ١٣ ريال سعودي) ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال وتقييم هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم المدينة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

١٠. لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة لأرصدة المستحق على الأطراف ذات العلاقة في ٣١ مارس ٢٠٢٠م والبالغ رصيدها مبلغ ٠٩٧ ٢١٨ ٨٣ ريال سعودي (٢٠١٩م : ٩١٥ ١٨٥ ٨٣ ريال سعودي) ، (أيضاً لم يتم موافاتنا بالمصادقة على أرصدة بعض هذه الأطراف في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وهم كلاً من شركة أسواق ثمار ووسمي وشركة ثمار الطازجة والبالغ أرصدهما المدينة في ٣١ مارس ٢٠٢٠م على التوالي مبلغ ٠١٢ ٠٣٤ ٦١ ريال سعودي و مبلغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودي {٢٠١٩م : على التوالي مبلغ ٨٣٠ ٠٠١ ٦١ ريال سعودي و مبلغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودي} ، كما انه لم يتم موافاتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة المستحق على الأطراف ذات العلاقة في ٣١ مارس ٢٠٢٠م والبالغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودي ، (أيضاً لم نوافى بدراسة المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م والبالغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودي) ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذه الأرصدة و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة المستحق على أطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
١١. لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لتأمين خطابات الضمان في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (وكذلك لم نوافى بالمصادقات البنكية الخاصة بها في ٣١ سمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيدها المدين لغ ٥٧٠ ٠٠٠ ريال سعودي (٢٠١٩م : لغ ٥٧٠ ٠٠٠ ريال سعودي). مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد.
١٢. لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات والبيانات التحليلية والتفصيلية لرصيد دفعة مقدمة لأحد الموردين في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافى بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيدها المدين بمبلغ ٢٠٩ ٣٠٢ ١١ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ٢٠٩ ٣٠٢ ١١ ريال سعودي) وقامت الشركة بتكوين مخصص بكامل الرصيد خلال السنة السابقة (ولم نوافى بأسس احتسابه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) ، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاح رقم (١٣) فقد قام هذا المورد برفع قضية على الشركة يدعي فيها بالمطالبة بمبلغ ٧٧٤ ٣٩٨ ٤٤ ريال سعودي تتمثل في قيمة مستحقات توريدات خلال فترات سابقة وفقاً لدعواه ، هذا وقد صدر حكم نهائي لصالح المورد بالمبلغ المطالب به ، مع عدم وجود رصيد مستحق مثبت لهذا المورد عن تلك الفترات ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الدفعات المقدمة للموردين وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

١٣. لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة لأرصدة الذمم الدائنة التجارية في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (أيضاً لم نواف بها وكذلك بالمصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيدها ٤٦٣ ٤١٧ ٢٢ ريال سعودي ، (٢٠١٩م : مبلغ ٢٩٣ ٤٠٧ ٢٢ ريال سعودي) ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
١٤. استناداً الى المعلومات التي وفرتها لنا الادارة لم يتم البنك بإيداع مبلغ ١٤١ ٤٦٨ ريال سعودي بالحساب البنكي للشركة والذي يتمثل في إجمالي عمليات مبيعات تمت بواسطة نقاط بيع لصالح الشركة خلال السنة السابقة ٢٠١٩م ، وبمتابعة الفترة اللاحقة تبين لنا انه حتى تاريخه لم يتم تسجيلها بالحساب البنكي للشركة ، وقامت الشركة بتسجيل ذلك الرصيد ضمن الأرصدة المدينة الأخرى في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (٢٠١٩م : مبلغ ١٤١ ٤٦٨ ريال سعودي) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد.
١٥. تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى في ٣١ مارس ٢٠٢٠م مبلغ ٦٢٨ ٩٩٠ ٤ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ١٦١ ٩٥٠ ٤ ريال سعودي) مسجل تحت حساب محكمة التنفيذ بالرياض والمتمثل (وفقاً لإفادة الشركة) في قيام المحكمة بالحجز على الحسابات البنكية للشركة وسحب مبالغ متعلقة بتنفيذ أحكام قضائية على الشركة. ولم يتم موافقتنا بالمستندات الكافية المؤيدة لذلك. ولم تقم الشركة بتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة هذه القضايا أو إثبات الخسائر الناتجة عن تلك القضايا، ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد وأثره على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للفترة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.
١٦. لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة لرصيد المستحق لأطراف ذات علاقة في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافى بها وكذلك بالمصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيدها ٨٦٨ ٥٢٨ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ٨٦٨ ٥٢٨ ريال سعودي) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
١٧. لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة لبند المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (أيضاً لم نواف بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) البالغ رصيدها ٩٥٤ ٦٥٦ ٨ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ٥٨ ٤٧٨ ٧ ريال سعودي). مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة):

١٨. لم تقم إدارة الشركة بإعداد تقييم إكتواري تقديري لمنافع الموظفين الخاصة بمزايا نهاية الخدمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠م وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (تم تسجيل مخصص نهاية الخدمة للسنوات المالية السابقة أيضاً دون الاستعانة بخبير إكتواري) ، كما أنه لم نواف بالمستندات المؤيدة لإحتساب مخصص نهاية الخدمة المسجل بدفاتر الشركة والبالغ في ٣١ مارس ٢٠٢٠م مبلغ ٤٥٩ ٤٧٨ ٢ ريال سعودي. وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية بناء على ذلك. وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة إلتزامات منافع الموظفين لنهاية الخدمة وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.
١٩. لم يتم موافاتنا بالموقف الزكوي الحالي للشركة مع المستندات المؤيدة له في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيده ٥٧٦ ٤٣٨ ١٢ ريال سعودي (٢٠١٩م: مبلغ ٥٧٦ ٤٣٨ ١٢ ريال سعودي) كما لم يتم موافاتنا بدراسة إحتساب مخصص للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠م (ايضاً لم يتم موافاتنا بأساس إحتساب مخصص الزكاة لعام ٢٠١٩م) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد ومدى وجود التزامات زكوية محتملة وأثر ذلك على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.
٢٠. لم تتوافر لدى إدارة الشركة البيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة لبنود قائمة الدخل عن الربع الأول من عام ٢٠٢٠م ، والمفسرة لأي انحرافات هامة بين الربع الأول من عام ٢٠٢٠م والربع الأول من عام ٢٠١٩م ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة وحدوث وإكتمال بنود قائمة الدخل.
٢١. لم تقم إدارة الشركة بمعالجة عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من إلتزام الشركة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) - عقود الإيجار والذي يجب تطبيقه من ٠١ يناير ٢٠١٩م فيما يتعلق بعقود الإيجار.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة):

٢٢. تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس ان الشركة منشأة مستمرة، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاحات أرقام (١٣) و(١٥) و(١٦) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأولية الموجزة فقد توقفت الشركة عن مزاوله نشاطها خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وكذلك دخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي لها ووجود عدد كبير من القضايا المرفوعة على الشركة مع عدم وجود الموارد المالية الكافية لتغطية تلك القضايا والالتزامات المالية المحتملة الناتجة عنها ولم تكون الشركة خلال الفترة وكذلك خلال سنة ٢٠١٩م اية مخصصات لمقابلة هذه الالتزامات المحتملة ، ومع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فإنه تشير هذه الظروف والأحداث إلى جانب أمور أخرى ، إلى وجود شك جوهري حول قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل المنظور كمنشأة مستمرة ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما يتعلق بمدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية في المحاسبة عند إعداد هذه القوائم المالية ، ومدى تأثير ذلك على الأرصدة والمبالغ المدرجة بالقوائم المالية للسنة الحالية.

الإمتناع عن إبداء الإستنتاج:

نحن لا نبدي أي استنتاج بشأن القوائم المالية الأولية الموجزة المرفقة الخاصة بالشركة. فنظراً لأهمية الأمور الموضحة في القسم الوارد أعلاه بعنوان "أساس الامتناع عن إبداء استنتاج"، فإننا لم نتمكن من تنفيذ ما يكفي من الإجراءات لتوفير أساس لإبداء استنتاج عن فحص هذه القوائم المالية الأولية الموجزة المرفقة في ٣١ مارس ٢٠٢٠م.

لفت انتباه:

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح رقم (١٤) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الذي يشير الى أن الشركة تكبدت خسارة مقدارها خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠م بمبلغ ١٩٤٠٠٣١ ريال سعودي وخسائر متراكمة بمبلغ ٦٨٠ ٧٥٥ ٥٦ ريال سعودي في ذات التاريخ بنسبة ٦٦,٥٠% من رأس المال (وأيضاً حدث ذلك في نهاية عام ٢٠١٩م وتم الإشارة اليه بلفت انتباه في تقريرنا على القوائم المالية للشركة) مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٥٠) من نظام الشركات ان يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه - وفقاً لأحكام النظام - وذلك إلى الحد الذي تتخفف معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في نظامها الأساس، إلا أنه نظراً لدخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (٤٢) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المدين النسبة المحددة في النظام.

For the External auditor's opinion and basis for Disclaimer of conclusion for interim condensed of financial position as at 31 March 2020, please refer to detailed Reports and statements in Tadawul website later on.